

دياب في لقاء «وداعي»: سلامة مدعوم ولست تابعا لأحد

بيروت - لا يتحرك رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، فرصة دون التصويب على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في حملة يقول كثيرون إن حزب الله يقف خلفها، رغم نفي دياب في كل مرة الأمر مشددا على أن حكومته مستقلة، ومنذ تشكيل الحكومة في يناير الماضي، حرص دياب على توجيه دفة الصراع صوب المصرف المركزي، محملا إياه مسؤولية الوضع المالي غير المسبوق الذي يعيش على وقعه البلد. وفي آخر إطلاقة له قال دياب، مساء الأحد «مما لاشك فيه أنه (رياض سلامة) مدعوم من الطبقة السياسية والمالية، ولا شك أن هناك دعما كبيرا يحوز عليه». وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال اتهم مصرف لبنان المركزي برفض تقديم المستندات المطلوبة في عملية التدقيق الجنائي، ما أدى إلى انسحاب الشركة المكلفة بالنظر في هذا الملف. واعتبر، الأحد، أن التدقيق الجنائي يكشف أمورا كثيرة من بينها الانهيار المالي، معربا عن استغرابه من الرجوع إلى السرية المصرفية، متسائلا «هل يا ترى الهدف من السرية كان إخفاء الملفات أو الحرص على أموال المدعين والمستثمرين؟». ويشدد المصرف على أن من الدوافع التي تحول دون تقديم المستندات هي الحفاظ على السرية المصرفية.

أم راكموبة في السودان من صحراء إلى «مدينة» تضج بالحياة

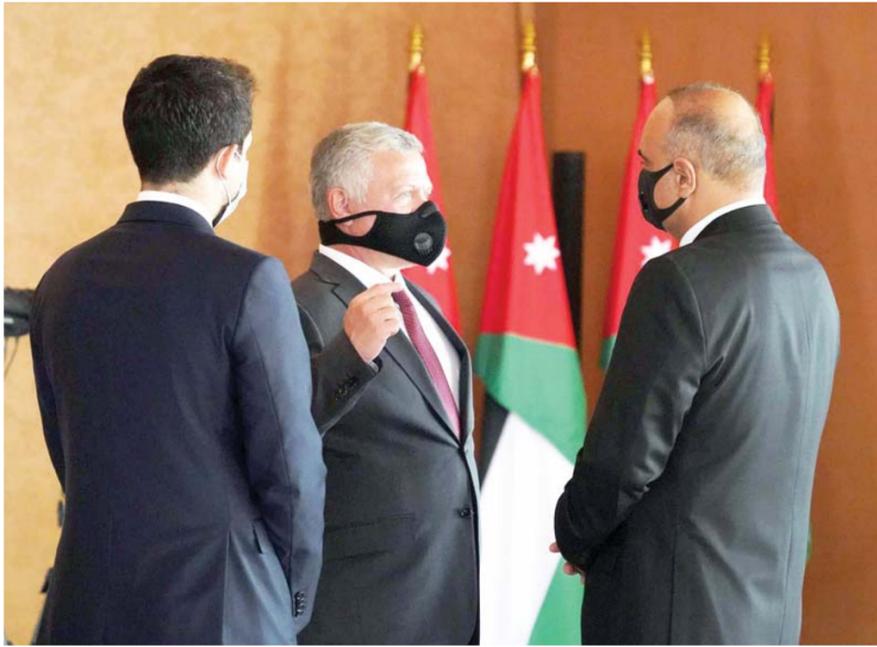
كسلا (السودان) - وسط أصوات المطارق على ألواح الخشب وصيرير المجارف وأصوات التلاميذ في فصول الدراسة، حلت حياة جديدة في مخيم أم راكموبة للاجئين الإثيوبيين بشرق السودان بعد شهر على إعادة فتحه. ويقول مدير المخيم عبد الباسط عبدالغني «قبل شهر كان صحراء، اليوم تحول إلى مدينة مجددا». ويرى وزير الشباب في تصريح لموقع «الأردن 24» أن إعادة زيادات العلاوات يحتاج إيرادات إضافية، ولا توجد ملامح على أنها سترتفع، فما زالت السياسات الاقتصادية كما هي، ولا جدية بالتنمية المحلية للأقاليم لتخفيف نسب البطالة والفقر، ولذلك يجب على الحكومة دعم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية من خلال إعادة النظر بالضرائب وفوائد البنوك لإحداث تغيير بنسبة النمو. ويبدو الخبراء متشائمون حيال الوضع المالي لالسودان لاسيما وأن تداعيات فيروس كورونا ما تزال تلقي بظلالها القاتمة، فضلا عن كون المملكة لا تعد تملك الثقل الإقليمي الذي استثمرته طويلا في الحصول على مساعدات ودعم خارجي مجز. ويقول الخبراء إن حكومة بشرى الخصاصنة تبدو في وضع المحاصر بين الاستحقاقات المالية وتخفيف الضغوط على المواطن، ورغبة مجلس نيابي جديد في القطع مع صورة التابع للسلطة التنفيذية.



نساء من تيغراي يتضرعن إلى الله من أجل السلام

حكومة بشر الخصاصنة تصارع دون أسلحة على جبهات متعددة

عدم انعقاد مجلس النواب يضع مشروع الموازنة أمام إشكال دستوري



بين الواقع والمأمول فارق شاسع

ويقول المطل الاقتصادي الأردني سليمان الشياح إن الملامح الأولية للموازنة العامة تؤكد أنها لن تختلف عن الموازانات السابقة، بل ستكون ربما أسوأ منها إذا لم تتم معالجة الخلل الهيكلي للموازنة لإحداث نسبة نمو تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني. ويوضح الشياح أن الحكومة مطالبة بإجراءات سريعة تعمل على خفض العجز وزيادة نسبة النمو مثل تخفيض فوائد البنوك وتخفيض الضرائب، مشيرا إلى أن الملامح الحالية ستزيد الدين العام إلى ما نسبته 120 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر خطير على الاستقرار النقدي، وسيجعل الأمور أكثر سوءا مما هي عليه الآن، نظرا لعدم زيادة إيرادات الخزينة، فيما ستلجأ الحكومة إلى تغطية النقص من خلال القروض.

وكانت الحكومة السابقة قد أوقفت في مارس الماضي العلاوات المخصصة للموظفين في القطاعين المدني والعسكري إلى مطلع العام المقبل، وقد أثار ذلك ردود فعل غاضبة لاسيما من قبل نقابة المعلمين التي حشدت منظورها للتحرك والاحتجاج طيلة أيام، للضغط على الحكومة التي كان يرأسها حينها عمر الرزاز.

ويجري حديث عن بحث الحكومة الحالية مد أجل تعليق الزيادات والعلوات ما ينذر بعودة التحركات الاحتجاجية وهذه المرة لن تكون

مسيبوق في ظل بلوغ الدين العام مستويات قياسية حيث من المتوقع أن يقفز إلى 120 في المئة من الناتج المحلي. ويقول خبراء إن حكومة بشر الخصاصنة تواجه تحديات غير مسبوقة لجهة تمرير هذه الموازنة في ظل مجلس نيابي يبدو مختلفا من حيث الشكل عن سابقه مع وصول نحو 100 نائب جديد من أصل 130 إلى قبة المجلس معطلهم من الفقة النسبائية، المتحذرة للتغيير والتي تريد إثبات حضورها في ظل شعور عام بغياب الثقة نتيجة تراكمات السنوات الماضية.

ويشير المراقبون إلى أن النواب سيحاولون تغيير الصورة السلبية التي طبعت لسنوات العمل النيابي لدى الرأي العام الأردني، كما أن العديد منهم سيحاولون استثمار أي ثغرات حكومية لكسب ثقة الشارع في ظل اتهامات تلاحقهم باستخدام أساليب ملتوية للفوز بالاستحقاق. وعلى ضوء ذلك ليس من المتوقع أن يبدي المجلس الجديد أي تساهل مع الحكومة، التي لا تملك ترف الخيارات في مشروع الموازنة رغم سعيها إلى تجنب فرض المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين.

الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاصنة تجد نفسها في وضع المحاصر بين الاستحقاقات المالية التي عليها إنجازها، واحتواء الغضب المتصاعد في الشارع، وترويض مجلس نيابي شاب يطمح لتغيير الصورة النمطية التي طبعت في أذهان الناس حيال العمل البرلماني طيلة السنوات الماضية.

عمان - تواجه الحكومة الأردنية الموازنة في ظل عدم دعوة مجلس النواب المنتخب حتى الآن إلى الانعقاد، ووسط مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي وعودة الصراع مع النقابات لاسيما مع نقابة المعلمين التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين. وكان من المفترض أن تتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.

وكان من المفترض أن يتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.

عمان - تواجه الحكومة الأردنية موازنا في ما يتعلق بمشروع الموازنة العامة في ظل عدم دعوة مجلس النواب المنتخب حتى الآن إلى الانعقاد، ووسط مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي وعودة الصراع مع النقابات لاسيما مع نقابة المعلمين التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين. وكان من المفترض أن تتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.

وكان من المفترض أن يتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.

وكان من المفترض أن يتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.



عزالدين كناكرية المفروض تقديم الموازنة للبرلمان قبل انطلاق السنة المالية

ولفت كناكرية إلى أن المادة 112/1 من الدستور الأردني تنص على «أن يقدم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيهما وفقا لأحكام الدستور». وأقر مجلس الوزراء في جلسته الأحد، برئاسة رئيس الوزراء بشر

الملك عبدالله الثاني يشدد أمام عباس على أهمية استمرار الوصاية الهاشمية

في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات». وهناك قلق أردني متنام من إمكانية فقدان الوصاية على المقدسات في القدس على ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة في علاقة باتفاقات أبراهام. وتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف الملكة على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس. وخلال لقائه بالملك عبدالله الثاني أشاد عباس بـ«المواقف الثابتة والواضحة للأردن بقيادة الملك في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ودعم قضيتهم العادلة». وعلى غرار العاهل الأردني تنفس رئيس السلطة الفلسطينية الصعداء برحيل دونالد ترامب، ويسعى أبو مازن إلى إعادة ترتيب أوراقه قبل تسلم بايدين مقاليد الحكم، وإن كان مراقبون

الجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين». وشدد على «وقوف الأردن بكل طاقاته وإمكاناته إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة وإقامة دولتهم المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية». كما أكد الملك «ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس»، مشيرا إلى «رفض المملكة لجميع الإجراءات الأحادية التي تستهدف تغيير هوية المدينة ومقدساتها ومحاولات التقسيم الزمني أو المكاني، للمسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف». وجدد التأكيد أن «الأردن مستمر بتأدية دوره التاريخي والديني في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية

عبدالله الثاني خلال استقباله الأحد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على التشديد على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، في ظل مخاوف أردنية من سحبها من المملكة. وبدأ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الأحد جولة في المنطقة بعد اعتكاف لانشهر تشمل الأردن ومصر فيما بدا الهدف منها تنسيق المواقف مع الدولتين، استباقا لتسليم إدارة جو بايدن مقاليد السلطة في الولايات المتحدة. ودعا الملك عبدالله الثاني إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبحسب بيان للديوان الملكي، فقد أكد الملك خلال استقباله الرئيس عباس في مدينة العقبة الساحلية (328 كلم جنوب عمان) على «ضرورة تكثيف